

مهددات الأمن الحضاري
مقاربات وقائية لدرء المخاطر وتعزيز المشتركات

لمشاهدة الندوة كاملة: اضغط هنا

مركز الخليج للأبحاث
البرنامج الثقافي والإعلامي

16 نوفمبر 2026

مقدمة الندوة



الدكتور زيد الفضيل:

مدير البرنامج الثقافي والإعلامي بمركز الخليج للأبحاث

بسم الله الرحمن الرحيم. أهلا وسهلا بكم الزملاء الكرام في هذه الندوة التي أردنا أن تكون بعنوان: مهددات الأمن الحضاري، مقاربات وقائية لدرء المخاطر وتعزيز المشتركات. أرحب بكم فردا فردا، وأرحب كذلك بالمتابعين الذين يشاركوننا الآن حضور هذه الندوة. وأشير أن من حق هؤلاء المتابعين كذلك أن يقدموا مداخلاتهم في نهاية الندوة. وأشكر زملائي في البرنامج الثقافي: الأستاذة شهد، الأستاذة فاطمة، والأستاذ الزبير والأستاذ طارق على جهودهم.

خلفية الندوة:

يعد الأمن الحضاري أحد المفاهيم الفكرية المعاصرة التي تستهدف حماية هوية المجتمع وقيمه الأصيلة وقدرته على التقدم والارتقاء، دون أن يتوه في مخرجات العصر أو ينغمس في نماذجه الحديثة بصورة تفقده ذاته وانتماءه، وهو في ذلك امتداد أكثر شمولا لما عرف في العقدين السابقين بالأمن الفكري، الذي استهدف مواجهة الأفكار المتطرفة في شقها الديني المحكومة بعقل إقصائي، وذلك للحد من تأثيراتها الإرهابية.

على أن الأمر لم يقتصر على ذلك، بل توسع بشكل أكبر، حيث بات التطرف سمة غالبة على الصعيد الوطني والعربي في شقه المعنوي الحضاري ثقافيا واجتماعيا. فكان أن تلاشت جراء ذلك التغيّر الجارف سمات المجتمع العربي في ظل حالة الإحساس بالعجز من جهة، والانصهار والتماهي الكلي مع مفاهيم العولمة من جهة أخرى. ولم يكن ذلك ليتأتى لولا حالة الإخفاق التي تعيشها المجتمعات العربية في عدد من المرتكزات الرئيسة حول بناء الدولة الوطنية العربية في القرن العشرين وصولا إلى اليوم.

ومع الإقرار بضرورة تحديث وانفتاح مجتمعاتنا على الآخر في سياق المثاقفة والتفاعل البناء كجزء من العولمة المفروضة، إلا أن ذلك لا يعني التماهي الكامل مع سمات تلك العولمة، وتبني أنماط الحضارية قائمة على تذويب الذات الثقافية.

مع الإشارة أيضا إلى أن هناك الكثير من العوامل التي تجعل المجتمعات العربية عرضة للمخاطر المتصلة بفقدان الهوية الحضارية. ومن ذلك:

- ضعف مفهوم الأمن الحضاري في ذهن صانعي القرار وعديد من النخب الفكرية والثقافية.
- تأخر الدول العربية في الإنتاج المعرفي والثقافي، مما يجعلها في موقع المستهلك والمتلقي لما ينتجه الآخر بشروطه الحضارية وقيمه ومنظوره الخاص إلى العالم.
- ضعف الدور الثقافي للمؤسسات العربية الدولية.
- ضعف السياسات المتعلقة بحماية الهوية الحضارية للمجتمعات العربية، كاللغة مثلا.

واللغة كما نعلم أيها السادة الكرام هي أحد المرتكزات الجوهرية للأمن الحضاري، لأنها ليست مجرد وسيلة للتواصل ونقل المعلومات، بل هي الوعاء الذي تتشكل داخله هوية المجتمع وتختزن فيه ذاكرته التاريخية، وهو ما يجعل

حماية المجال اللغوي أمرا مركزيا، لكونه هو الذي يمنح المجتمع قدرته على التعبير عن ذاته، وإنتاج المعرفة والتفاعل مع الحضارات الأخرى من موقع الندية والاستقلالية.

ويمكن النظر إلى العلاقة بين اللغة والأمن الحضاري من خلال فكرة أساسية تكمن في أن الأمة التي تفقد قدرتها على إنتاج المعرفة بلغتها، أو تتراجع قدرتها على التعبير عن ذاتها من خلال هذه اللغة التي تنتمي إليها، تصبح أكثر عرضة للتبعية الثقافية والفكرية، حتى وإن امتلكت مقومات القوة الاقتصادية والعسكرية.

من هذا المنطلق تأتي ندوتنا في البرنامج الثقافي والإعلامي بمركز الخليج للأبحاث لتناقش موضوعا مهما، وهو مهددات الأمن الحضاري، عبر شخوص فكرية بارزة أقدم لهم الشكر أولا على استجابتهم لدعوتنا للمشاركة معنا. كما أرجو لهم التوفيق والسداد. وأرجو أن تخرج ندوتنا هذه بتوصيات ورؤى واضحة يمكن التعاطي معها قبل أن نتيح.

دعونا نبدأ مباشرة مع معالي الدكتور مهدي مبروك لكي يقدم مداخلته الرئيسية في هذا الإطار. الدكتور مهدي أكاديمي وباحث تونسي متخصص في علم الاجتماع، وشخصية ثقافية وسياسية بارزة في تونس، ارتبط اسمه بالبحث الأكاديمي والتحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها تونس. وهو أستاذ جامعي متخصص في علم الاجتماع في الجامعة التونسية كما ذكرنا، وحصل على الجائزة الأولى وطنيا في الفلسفة خلال دراسته الثانوية، واهتم في أبحاثه بقضايا المجتمع والتحولات الثقافية والهجرة والشباب، وشغل عددا من المناصب، وله العديد من الأبحاث والمؤلفات. لكنه أيضا شغل منصب وزير الثقافة التونسي من عام 2011 حتى 29 يناير 2014. فأهلا وسهلا ومرحبا بك معالي الدكتور.

لمشاهدة الكلمة: اضغط هنا



الدكتور مهدي مبروك (تونس):

وزير الثقافة التونسي الأسبق
وأستاذ علم الاجتماع

شكرا دكتور زيد الفضيل على هذا التقديم، وشكرا لمركز الخليج للأبحاث على الدعوة وعلى تنظيم هذا اللقاء المهم جدا، وهذه الندوة التي نتطلع كلنا إلى نتائجها. أعتقد أن الشكر موصول أيضا إلى كل من يتابعنا سواء على مختلف شبكات التواصل، وعلى أيضا الزملاء، كل باسمه وقامته العلمية المقدرة والمحترمة.

أعتقد أن مداخلتي ستكون حول المفهوم والأبعاد والتحديات، عبر محاولة تفكيك ظهور مفهوم الأمن الحضاري تحديدا، وما هي أبعاد الأمن الحضاري تحديدا، وأقصد طبعا الحضارة العربية، وما هي الأركان وما هي التحديات؟

سأبدأ بالإشارة إلى أن مفهوم الأمن الحضاري ظهر أساسا في الثمانينات والتسعينات، واحتد بشكل حاسم بعد ما شهدت الحضارة البشرية موجتين هامتين. موجة العولمة التي كادت أن تهدد الخصوصيات الحضارية بفعل هذه الأفاق المتلاطمة من المعلومات ومن الأفكار ومن القيم ومن المبادئ، بحيث يصعب تماما على المجتمعات وعلى الدوائر الحضارية أن تقوم بعملية تحصين الهويات الثقافية. حينئذ العجز أو الإخفاق، أو على الأقل صعوبة وعسر تحصين الهوية الثقافية، لأن المجالات انهارت وزالت الحدود.



الأمر الثاني، وهو بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، بدأت تتشكل حقبة ما بعد الحرب الباردة، وظهور مفاهيم جديدة مثل صدام واندثار الحضارات. وهو أمر له أكثر من حجة، خصوصا إذا ما عدنا إلى الثقافات التي انقرضت. اللغات التي انقرضت. المعارف والمهارات التي انقرضت، يعني لو أخذنا مثلا القارة الإفريقية لوجدنا تقريبا أكثر من 2600 لغة زالوا في ظرف تقريبا خمس عقود فقط بسبب العولمة، ونشأت تنظيرات هنتنغتون وفوكوياما.

وكل تلك الإسقاطات التي قامت، وقد خشيت حينئذ أن تهيمن ثقافة واحدة هي ثقافة غربية بمعالمها الفكرية والحضارية والقيمية. هذا المفهوم نشأ في هذه الفترة، وربما طرح أكثر في ثقافتنا العربية لأكثر من سبب، السبب الأول: يعود إلى خشية مبالغ فيها أحيانا على الهوية الحضارية من التفسخ، ومن أن تفقد ملامحها ومبادئها وأركانها وقسماتها. وأيضا الموقع الحضاري الذي يحتله العرب. لا ننسى تماما كل التنظيرات التي قامت فيها حركة الإصلاح المبكرة، سواء في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، والتي حمل بعضها عنوان: لماذا تخلف المسلمون وسبقهم غيرهم؟ إلى كل تلك الأسئلة التي طرحت والتي تضاعفت. ولم نفلح إلا نسبيا في الإجابة المقتدرة والفاعلة على كل تلك الأسئلة التي طرحها جيل النهضة الأوائل.

لو قمنا بطرح تلك الأسئلة التي طرحها الجيل الأول من رواد حركة النهضة وأجبنا عن كل تلك الأسئلة، كانت الحصيلة نسبيا حصيلة غير مقنعة وغير مرضية. فحينئذ هذا الشعور بتلك الهوة، تلك المسافة، حتى لا أستعمل كلمة أخرى لها بعد استشراقي، تخلف أو شيئا. ولكن هناك حقيقةً نوع من الهوة والفجوة بيننا وبين الأمم التي نهضت اقتصاديا وسياسيا. وأصبحنا، لا أقول نحن في موقع تابع، ولكن في موقع المهيمن عليه.

هذه الأسئلة تضاعفت في ثقافتنا العربية نتيجة كل الخيبات التي سجلت، يعني لم نحقق تنويرا ولا وحدة ولا عقلنة ولا إلى غير ذلك. لن أكون متشائما كثيرا. حينئذ الحصيلة كانت نسبيا متواضعة، ولذلك هناك التجاء إلى هذا المفهوم، وهو الأمن الحضاري، لعله يعزز مراكز القوة والاقتدار في أمتنا. هذه السياقات التي نشأت فيها المقاربة، مقاربة الأمن الحضاري، علما وأن الأمن الحضاري أيضا مفهوم ملتصق بمفهوم الأمن الشامل، لا يمكن تقريبا إلا على مستوى بيداغوجي أو إجرائي أن نفصل بين الأمن الشامل، بعد انهيار المقاربات الأمنية التقليدية.

انظروا الآن الحرب الإلكترونية إلى غير ذلك. كيف تقريبا تعيد مساءلة؟ ماذا نعني بالأمن؟ هل هو الأمن العسكري؟ هل هو الأمن النفسي؟ حينئذ الأمن الحضاري أعتقد أنه يجيب أيضا على قصر نظري للأمن بصفة عامة، أو المقاربات الأمنية التي كانت تعتقد أن سباق التسلح والعسكرة المفرطة إلى غير ذلك، والابتكار التكنولوجي في هذه المجالات يمكن أن يحسن الأمم والحضارات. الآن يبدو أن هذه المقاربة الأمنية الدقيقة

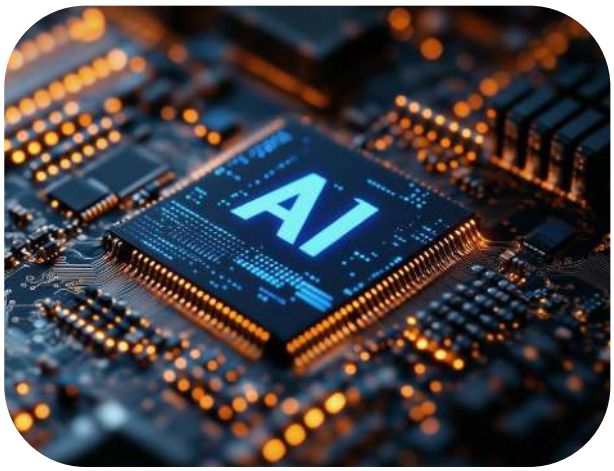
والحصرية، بدورها تشهد إخفاقات متعددة في إمكان تفسير التحديات التي تواجهها منطقتنا العربية.

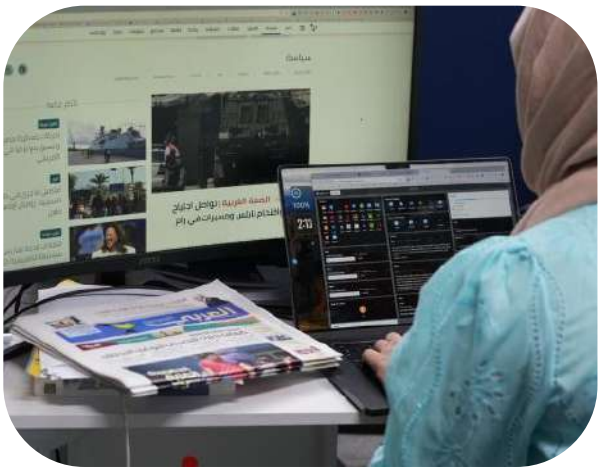
أنتقل إلى الأمر الثاني، وهو ما هي أبعاد الأمن الحضاري التي أعتقد أنها تحتاج منا إلى نقاش معمق؟ سأبدأ بالبعد المعرفي، الآن الذكاء الاصطناعي وهيمنة المحتويات الرقمية العربية. الثقافة العربية لا تشارك إلا تقريبا في حدود 5 في المئة من المعرفة الرقمية على المستوى العالمي. أنظر محركات البحث، في الإنتاج الرقمي العربي هزيل جدا. أعتقد أننا نحن أمام فرصة مهمة جدا لتجديد الإنتاج المعرفي باستثمار كل هذه التقنيات، وجعلها بنت البيئة العربية، وتوطينها في مجتمعاتنا، وذلك ما يعزز مفهوم السيادة. أعتقد أن الأمن الحضاري ملتصق بمفهوم السيادة، وأساسا السيادة الرقمية والسيادة المعرفية. هذا مهم جدا لأنه لا أستطيع أن أتمثل الأمن الحضاري دون مفهوم السيادة. وأعتقد أنه أهم مفهوم هو مفهوم السيادة الرقمية. انظروا كيف تخوض الشعوب في الحروب الإلكترونية الآن، بعدما حدث في لبنان، وإيران، إلى غير ذلك، يبدو أن مفهوم السيادة الرقمية، أصبح حاجة ملحة جدا.

انظروا كيف تم توظيف الشبكات الاجتماعية، وكيف توظيفها في تغذية الحرب على غزة، تلاحظون أننا الآن لا نستطيع أن ننتج محتوى رقمي يمكن أن يتوجه للبشرية دون اعتداد أو صلف، بالكثير من التواضع وبالكثير من الإنسانية. علينا أن نبتكر، وأن نبدع في عدة مجالات، حتى الصور النمطية إلى أن العرب غائبون على مختلف أشكال الإنتاج السينمائي، جوائز نوبل إلى غير ذلك. هذه كلها مؤشرات يمكن ألا نعتبرها حجة كافية لهذا الوصم الحضاري. ولكن فعلا كل المؤشرات، لو أننا نستحضر الآن عدد الابتكارات العلمية، لوجدنا أن حظ العربي قليل جدا.

ولا يعني هذا أن له علاقة بما يسمى (قطع)، كما يقول بيت رضوان، هذا المستشرق الذي كتب كتابه سنة 1948م، أن يقول العرب لا ينتجون المعرفة، هم عاطفيون. ربما هناك عدة أسباب تفسر غيابنا عن أن نتحول إلى منتج معرفي مهم جدا.

البعد الثاني للأمن الحضاري: لا يمكن أن نتصور أمن حضاري دون بعد إعلامي ورقمي. الآن هناك صراع محموم بين القوى الكبرى على الذكاء الاصطناعي.





البعد الثالث، هو البعد القيمي والفكري. ما هي القيم؟ ما هي قيم أمتنا العربية في القرن الواحد والعشرين؟ هل فعلا لنا قيمنا الخاصة العربية؟ لا بد أن جُل القيم ماضوية للأسف. يعني مثلا قيمة الصحة، قيمة السعادة، هذه قيم جديدة. ما حظنا من القيم؟ يبدو أن القيم ترتبط لدى طيف واسع بالقيم الماضوية، ورغم أصالتها، ولكنها في الكثير من الأحيان تفقد قدرتها على أن توجه السلوك البشري اليومي. إذا نحن في أزمة، ولا يمكن أن نحقق أمن لأمتنا دون أن تكون لنا هذه الأبعاد، وهي أبعاد قيمية وخلقية، دون الاندساس في جيوب الماضي وقيمه، لأنها أصبحت قيم في الكثير من الأحيان بالية.

البعد الأهم هو البعد التاريخي والرمزي، وأعتقد أنه مثلا خلال الصراع الروسي الأوكراني، في الكثير من الأحيان يتم استثمار التاريخ باعتباره رمزا ورهانا للانتصار. نحن إما تقديس الماضي، كما ذكر الدكتور زيد، أو إنكار الماضي. ولكن في اعتقادي أننا بمقاربة عقلانية يمكن أن نجعل التاريخ بالأساس مورد رمزيا لخوض مختلف التحديات وتعزيز الأمن الحضاري.

أضيف فكرة مهمة، أعتقد أن هذه الأبعاد التي ذكرت لا يمكن أن تظل غير منفتحة على عالم الإنتاج. الاقتصاد مهم جدا في التعزيز، لا أمن لشعوب تأكل من جهد غيرها، الآن كما تقول مدرسة فرانكفورت، يعني التقنيات ليست تقنيات محايدة، هي تقنيات فيها نظرة ما للعالم، وأعتقد حينما نقتني هاتف جوال فإننا ننخرط في شبكة من التبادل، القيم والصور.

أعتقد أنه من المهم جدا أن يكون الاقتصاد رافعة مهمة جدا، وأن يتحول العالم العربي إلى ورشة كبيرة لإنتاج البضاعة والتقنيات الأكثر تطورا. ما لم نحقق هذه النقلة النوعية، سنظل في موقع اللاحق. انظروا الآن كيف يتكشف ظهرنا للجميع، لأنه تم اختراقنا من خلال هاتف جوال أو من خلال تطبيق، إلى غير ذلك. لا معنى للأمن الحضاري دون أن يكون لنا هذه القدرة على صناعة الإنتاج، على أن يكون لنا موقع اقتدار مهم جدا في الصناعة الحديثة، وأساسا صناعات الذكاء الاصطناعي والصناعات الثقيلة تقريبا.



لمشاهدة الكلمة: اضغط هنا



الدكتور زيد الفضيل:

مدير البرنامج الثقافي والإعلامي بمركز الخليج للأبحاث

شكرا جزيلا دكتور مهدي. والواقع قدمت طرحا مهما جدا، لكن لفت نظري أنك قسمت القيم بين قيم ماضوية وقيم جديدة، وجعلت السعادة والصحة من القيم الجديدة. وفي تصوري أنهما قيمتان رئيسيتان في الثقافة العربية القديمة.

ننتقل الآن إلى المداخلة الثانية مع سعادة الدكتور عبد الله إبراهيم، وهو ناقد وأستاذ جامعي متخصص في الدراسات الثقافية والسردية، باحث مشارك في الموسوعة العالمية، وزميل معهد سانقلي للدراسات الثقافية والدينية في فلورنسا بإيطاليا، وعضو الهيئة العلمية لمعهد غرناطة للبحوث والدراسات. حاصل على عديد من

الجوائز العالمية: جائزة الملك فيصل العالمية في الآداب عام 2014، جائزة الشيخ زايد في حقل الدراسات النقدية عام 2013، وجائزة سلطان العويس الثقافية في حقل الدراسات الأدبية عام 23. أصدر عددا من الكتب، منها موسوعة السرد العربي في تسعة أجزاء. له كتاب أيضا هو المطابقة والاختلاف في ثلاثة أجزاء.



الدكتور عبد الله إبراهيم (العراق)

ناقد وأستاذ جامعي متخصص في الدراسات الثقافية والسردية

الشكر والتقدير لهذه الدعوة الهادفة لتبادل وجهات النظر حول واحدة من أكثر الظواهر أهمية، وهي الأمن الثقافي والحضاري. ويبدأ النقاش الجوهري من فرضية مفادها أن الأمن الثقافي بات مهددا بأخطار متزايدة يتعين الاعتراف بها، بعضها خارجي تمثله معالم الذوبان في حضارة معولمة، تسعى إلى تعميم نموذج ثقافي واحد يحول دون صوغ هوية قادرة على التعبير عن خصوصية هذه الثقافات، وبعضها الآخر المخاطر أو الأخطار تمثله مظاهر التشدد، ولنا أن نقول حتى التطرف، التي تدعو إلى الانعزال عن العالم والانكفاء على الذات، وإعادة إنتاج هوية متخيلة أكثر مما هي هوية واقعية، هوية متخيلة تستمد مشروعيتها من ماض وقع انتقاء بعض العناصر فيه، وليس هوية أخذت في اعتبارها التاريخ بتنوعاته وتحولاته.

هذان خطران حقيقيان يواجهان كثيرا من ثقافات العالم الآن، ومنها الثقافة العربية. ويعود ذلك إلى أن هذين الخطرين يحولان دون ظهور مجتمعات تتعرف على هوياتها الثقافية من غير أن تنكر علاقاتها بالثقافات الأخرى، وتتمسك بموروثها من غير أن تجعل منها قيودا تحول دون تطور حالها.

في نطاق هذا السؤال أو هذه القضية أرغب بأن يكون حديثي حول حماية الثقافة العربية، ولا أقصد بحماية الثقافة العربية الخوف عليها، إنما في الشروط التي تتيح لهذه الثقافة البقاء والإسهام مع مثيلاتها من الثقافات الإنسانية العريقة، لأن هذه الثقافة، شئنا أم أبينا، هي من الثقافات العريقة؛ أن تكون هذه الثقافة قائمة وتكون مساهمة في تيار الثقافات الإنسانية من دون أن تفقد المقومات المعرّفة بها، ومن دون أن تتقاطع وتختلف وتتعارض مع الثقافات الأخرى. وسأبدي جملة ملاحظات حول ذلك.

أول ما ينبغي بيانه هو أن الأمن الثقافي لا يعني تحصين الثقافة العربية من التأثيرات الخارجية، وليس بعزلها عن التفاعل مع غيرها. فالثقافات لا تخشى التواصل ولا تخاف من التفاعل، إنما تكمن الخشية عليها من فقدانها القدرة على الاختيار الصحيح، أو العجز عن إنتاج معرفة تعبر بها عن حاجة مجتمعاتها. ذلك أنه ليس كل تأثير خارجي هو تهديد، كما أنه ليس كل ما يصدر عن الموروث هو ضمانة لسلامة الثقافة.

الخطر الحقيقي يبدأ حينما تفقد الثقافة قدرتها على استيعاب المؤثرات وعلى إعادة تأويل تلك المؤثرات، فتغدو هذه الثقافة إما موضوعا لهيمنة ثقافة خارجية أخرى، وإما أسيرة منظومة مغلقة تمنع هذه الثقافة عن التطور.

إذن الأمن الثقافي ليس مرادفا للانغلاق، وليس هو دعوة إلى بناء حواجز بين الثقافات. هو في الحقيقة امتلاك القدرة على الانخراط في المجال الثقافي مع الاحتفاظ بنوع من الاستقلال

المعرفي والخصوصية التاريخية. يتحقق ذلك إذا ما توفرت شروط إنتاج المعرفة، وتم تطوير التعليم ورعاية الإبداع وحماية اللغة، ثم بناء مؤسسات قادرة على التواصل مع العالم من موقع الفاعلية وليس من موقع التبعية.

أما الأمر الثاني فمداره أكثر تعقيدا، وفحواه أن البحث في حالة الثقافة العربية يثير قضية معقدة، وتتمثل في رسوخ ثنائيات ضدية تحكمت بهذه الثقافة منذ مطلع عصر النهضة. فجراء تشقق القيم التقليدية في المجتمعات العربية، انشطر التفكير في هذه المجتمعات إلى تيارين متنازعين، أحدهما يعلن التمسك بالموروث القديم، أي الموروث الديني والأخلاقي والفقهي والأدبي واللغوي، ويراه المقوم الأصيل للهوية التي تتعرف بها المجتمعات على ذاتها. بدون هذه الأشياء وهذه العناصر لا تتعرف المجتمعات على ذاتها. وثانيهما التيار الآخر يقول بضرورة تجاوز كل ذلك الموروث، لأنه حال دون انخراط هذه المجتمعات في تيار الحياة الحديثة.



ومن أجل تجاوز هذا الانقسام استوجب عند كثير من المفكرين الأخذ بأحد الخيارين الآتيين. إما غربلة الموروث من كل ما يحول دون استيعابه في الحياة المعاصرة، وإما بهجره واستعارة نموذج آخر بمحله. والأغلب في الحالة الثانية أن يُستعار النموذج الغربي الذي عمم نفوذه الحضاري والثقافي والعلمي في سائر أرجاء العالم، لأنهم تلك القوة والهيمنة.

من وجهة نظري أرى أن هذا السجال بدل أن يسهم في حل المشكلة المعقدة زاد في تفاقمها. فلم يقف عند حدود الجدل الفكري حول هذه القضية، قضية الانقسام والانشطار، إنما انتقل إلى بنية هذه المجتمعات. فلنعترف بأن هذه المجتمعات انقسمت بين قائل بلزوم المكوث في دائرة علوم الدين من عقيدة وشريعة وفقه وخلافه وأحكام سلطانية، وبين قائل بلزوم الانتقال إلى دائرة علوم الدنيا من قوانين وضعية وأحكام دنيوية وعلوم إنسانية وعلوم طبيعية.

ومع الأسف أن هذا الانشقاق ما برح يزداد يوما بعد يوم، على الرغم من مرور أكثر من قرن على هذا الصدع. هذا الصدع الذي طرأ لأسباب تاريخية واجتماعية وسياسية، وفي مقدمة الأسباب التي أدت إلى هذا الصدع، التجربة الاستعمارية وما نتج عنها من ظهور الدولة الحديثة القائمة على القواعد الوضعية في معظم أركانها. ولهذا يبدو لمجتمعاتنا وكأن الدولة الحديثة اختطفت المجتمع من الدين وألقته في الدنيا، وهو يريد أن يبقى في الدين طبعا، لأن الدين لابث في الخيال والمعتقدات. فيما لم تستطع المجتمعات حسم هذه العلاقة، ولم تتقبل تقبلا حقيقيا كاملا مقتضيات الدولة الحديثة. صارت هذه المجتمعات تضع رجلا في دولة القوانين الوضعية القائمة فعلا، وتضع رجلا أخرى في نطاق الشرائع الدينية الموروثة. ولهذا فإن مجتمعاتنا فيها نوع من الانشطار العقلي الكبير، والازدواجية العقلية، لأنها تعيش في فضاءين لا يقبل أحدهما بالآخر إلا على مضض. ولهذا لم تتوصل هذه المجتمعات إلى صيغة مستقرة للعلاقة بينها، بحيث يترسخ الوعي الثقافي والفكري في الضمير الجمعي.

من وجهة نظري يشكل هذا الأمر التهديد الثقافي الأخطر، لأن المجتمعات غير قادرة لا على التقدم إلى الأمام من أجل بناء مستقبلها، ولا التراجع إلى الخلف من أجل استعادة أمجادها. ولا يمكن معالجة هذا الانقسام بإقصاء أحد طرفيه، أو بإخضاع طرف لمذهب واحد من التفكير. وليس هناك طريقة إلا بإعادة بناء علاقة سليمة مع الموروث، والتحديث الفعلي على أساس الاختلاف. هذا الاختلاف الذي بمقدار ما يقبل النقد يقبل التجاوز ويقبل الاستيعاب، ومن دون أن يفرض القطيعة عن الماضي ولا المطابقة مع الآخر.



وثالث ما يتعين الاهتمام به هو فحص الفرضية القائلة بأن العالم في طريقه للاندماج السياسي والثقافي والاقتصادي وحتى البشري. وتلك هي الفرضية التي تدعو العولمة إليها من ذوبان الأمم وانصهارها وانحلال القيم الكبرى، وإعادة تشكيل قيم عابرة للأعراق والمعتقدات والثقافات واللغات وللأوطان. أي باختصار ظهور ثقافة سائلة أو حضارة سائلة تغمر العالم بأجمعه. فكأن بني البشر كائنات هلامية فيه.

هذه دعوة العولمة التي تريد أن تحل الانسجام الكوني، حسب دعواها، محل ما تقول إنه التنافر العرقي والديني والثقافي. العولمة، لو رصدنا الحيثيات التي دفعت بها، هي نتاج تفاعل غير متكافئ بين الثقافات البشرية. هي نتاج هيمنة مراكز تنتج المعرفة وتنتج التقنية، وتنتج القانون وتعممه بالقوة على غيرها. فيتعين على الأمم الأخرى أن تأخذ بهذا النمط وبهذه القيم وبأساليب العيش، وجافت العولمة وكل ما يتصل بها حقائق التاريخ وتفاوت المجتمعات والمصالح والمرجعيات والمعتقدات.

يأتي الخطر من التسليم بفرضية العولمة التي أوقدت الخلافات وأثارت نزعات التطرف في كثير من المجتمعات، لأن هذه العولمة فككت كثيرا من الروابط التقليدية ولم توفر بدائل لها. وأخلص في هذه النقطة إلى ضرورة التأكيد على أنه حينما تتعرض المجتمعات التقليدية لضغوط تغيير خارجية من دون أن تستطيع استيعابها، فإنها تلجأ إلى الماضي وتبحث فيه عن عوامل التماسك والانتماء.

وفي ظل مثل هذه التحولات الخطيرة التي شهدناها في القرون في العقود الأخيرة، ظهر ما اصطلح عليه الهويات العصابية، وهي تيارات ارتجاعية، تشكلت من مزيج من الهوس بالأمجاد المتخيلة، والشعور بالتهديد، وفقدان الاعتراف بها، والإحباط، والرغبة في استعادة هوية يظن أنها معرضة للاقتلاع، وهي فعلا معرضة للاقتلاع.

وهذه الهويات العصابية لا تتعامل مع التاريخ بوصفه مجالا قابلا للمعاينة والنقد وإعادة التأويل، إنما تراه مخزونا من الصور والمرويات المقدسة التي خلع عليها الزمن هيبة لا يمكن معاينتها برؤية نقدية. ولذلك فإن هذه التيارات

التي تأخذ بالهويات العصابية لا تقبل الاختلاف وليس الخلاف، كما لا تنخرط في الحوار، وتلجأ إلى العنف بدعوى حماية تصوراتها عن الهوية التي تعيش بها.



هذا النمط من الهويات يهدد الأمن الثقافي، بل يعوق تطور الثقافة، لأنه يحول الاختلاف بين الثقافات إلى خصومة، ويجعل من التنوع خطرا، ومن الذاكرة وسيلة للتهييج حول الماضي. حينما تصبح الهوية وسيلة لإلغاء الآخرين داخل المجتمع الواحد، فإن هذه الهوية تفقد وظيفتها لتحقيق التماسك، وتتحول إلى عامل من عوامل التفكك، والتفكك هو أخطر ما تواجهه المجتمعات وثقافاتها.

رابع ما يتعين الوقوف عليه هو اختلال التوازن بين تأثير الثقافة العربية وتأثير نظيراتها من الثقافات الأخرى، وخاصة الثقافة الغربية الغالبة. يتعين هنا التمييز بين الانتشار الثقافي، وحتى بين قيمة الثقافة، وبين الهيمنة الثقافية. الانتشار هو ثمرة الإبداع والقدرة على التواصل، أما الهيمنة فتقوم على اختلال الموازين وعلى قدرة طرف على فرض معاييره على أطراف أخرى. ومن ثم فإن ما تحتاج إليه الثقافة العربية هو إزالة أسباب الضعف والقدرة على إنتاج المعرفة. وذلك لا يتأتى إلا إذا وقع البحث الحقيقي في شأن هذه الثقافة.

وأختم بالقول هنا بأنه للغة دور أساسي في تشكيل الثقافة، وله ولها دور كبير في حمايتها. اللغة ليست فقط وسيلة توصيل، بقدر ما هي وعاء للذاكرة ووسيلة لإنتاج المعرفة. وهي أيضا حاملة للتصورات والقيم والخبرات. ومن ثم فإن تراجع مكانة اللغة العربية في ميادين العلوم والبحوث والتقنية والتفكير الأدبي والنقدي والفلسفي، يمثل في واقع الحال تهديدا مباشرا للأمن الثقافي، لأنه يحد من قدرة المجتمعات العربية على إنتاج المعارف بلغتها، ويجعل منها معتمدة اعتمادا شبه كامل على الوسائط اللغوية والثقافية للآخرين. هذه هي الملاحظات الأربع التي أضعها، يعني، تحت نظر زملائي المشتركين في هذه الندوة.

لمشاهدة الكلمة: اضغط هنا



الدكتور زيد الفضيل:

مدير البرنامج الثقافي والإعلامي بمركز الخليج للأبحاث

شكرا دكتور عبد الله، والواقع فقد لاحظت أنك انتقلت من خشية تفسخ الهوية الحضارية، كما أشار الدكتور مهدي، إلى فكرة الصراع بين الهوية المتخيلة والهوية الواقعية، وأعجبني كذلك فكرة الهوية العصابية وموضوع الانتشار الثقافي والهيمنة الثقافية. طبعا الهيمنة هي بمثابة الغزو الثقافي، وربما الانتشار الثقافي هو بمثابة المثاقفة كما نقول. وأظن أننا نحتاج إلى أن نعود إلى كثير من مفاهيم المدرسة العقلية حتى نستطيع أن نؤسس لأنفسنا منصة ننطلق فيها إلى الواقع الحضاري المعاش، من علم الاجتماع إلى النقد والثقافة.

ننتقل لسعادة الدكتور عبد الفتاح بلعمشي وهو أكاديمي وباحث مغربي متخصص في العلاقات الدولية والقانون الدولي، يعمل بجامعة القاضي عياض بمراكش، ويعرف باهتمامه بالدبلوماسية الموازية والسياسة الخارجية المغربية وحوار الحضارات والعلاقات الإفريقية والدولية، تبرز أهميته في الجمع بين البحث الأكاديمي والعمل المؤسساتي، ولا سيما في مجال تطوير مفهوم الدبلوماسية الموازية والدبلوماسية الحضارية. هو رئيس المركز المغربي للدبلوماسية الموازية وحوار الحضارات، بالإضافة إلى عمله أستاذا في جامعة القاضي عياض. وهو رئيس كرسي الإيسسكو للدبلوماسية الحضارية، الذي أعلن عن تعيينه فيه مؤخرا في يوليو 2016 في إطار الشراكة بين جامعة القاضي عياض ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة الإيسسكو.



الدكتور عبد الفتاح البلعمشي (المغرب)

أكاديمي وباحث متخصص في العلاقات الدولية والقانون الدولي

أهلا وسهلا الأساتذة الكرام. أنا أتفق تماما مع المتداخلين الدكتور المهدي والدكتور عبد الله، واستفدت كثيرا من خلال الرؤى والتصورات التي طرحوها فيما يتعلق بموضوع هذه الندوة، وهو المتعلق بمهددات الأمن الحضاري.

أعتقد بأن الإقليم العربي وغيره من دول الجنوب في هذا في التاريخ المعاصر، أصبح ملزما باستهلاك التفاعل والالتزام بمقررات وأفكار وبطموحات لم يساهم في إنتاجها. أعود مثلا إلى فكرة المجتمع الدولي اليوم، حينما نتحدث عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق هيئة الأمم المتحدة، نتحدث عن الأدبيات والضوابط الأساسية والمبادئ الضابطة للتفاعل الدولي، وهي أنتجت في مرحلة كان جل دول العالم اليوم ليس لها وجود، أي خلال الفترة الإمبريالية، بحيث، إما أنها مستعمرة، أو إما أنها لم تصبح دولة بالمفهوم القانوني للكلمة.



نفس الشيء ينطبق اليوم على مسألة الأمن القومي، الكل يتفق اليوم على أن الأيديولوجية تتراجع. لم نعد أمام أنظمة سياسية في العالم كله تقريبا تعتمد على الأيديولوجيا أساسا في تصريف سياستها الخارجية أو في ضمان إشعاعها على المستوى الإقليمي والدولي. اليوم حينما تتراجع الأيديولوجيا تظهر الثقافة والحضارة كمركز للصراع. وأنتم تحدثتم في تقديمكم دكتور زيد على أن الهيمنة اليوم هي هيمنة غربية، ولا يمكن أن نتحدث عن هوية وعن بعد حضاري متكامل ليشمل كل المجتمع العربي. اليوم هناك مجتمعات محلية تتحدث بمنطق آخر، هناك الظواهر التي طفت في العقود الأخيرة بما فيها التطرف والتطرف العنيف والإرهاب الذي أصبح سمة لصيقة بالإقليم العربي والإسلامي.

إذن نحن أمام إشكالات، أمام إكراهات، أمام العديد من الحاجة إلى تفكير عميق وإلى عمل تشاركي أكاديمي نخبوي كما نشاهده

اليوم في مركزكم الرائد. إذن النقاش في هذه المواضيع ليس ترفا. إن المنافسة والتعقيد في العلاقات الدولية الراهنة يكاد البعد الثقافي والحضاري فيه يسمو إلى الأبعاد الاقتصادية أو القوة العسكرية. اليوم تدفق المعلومة العلمية بالنسبة للعالم العربي لا تتجاوز 3 بالمئة من تدفق المعلومات على المستوى الدولي أو العالمي. اليوم أيضا نسأل هل الشباب العربي مرتبط بتاريخنا وحضارتنا وهويتنا، أم أننا تركناهم عرضة لأفكار واردة من الشرق والغرب؟ أنا أعتقد، حتى الطلبة الذين ندرسهم اليوم نجد ابتعاد كبير فيما ننقل ونقنعهم بما هم يؤمنون به، ونجد صعوبة في أن نعطيهم ما يمكن أن يأخذوا من معارف ومدارك تجعلهم يفتخرون بهويتهم وحضارتهم.



ثانيا، أعتقد بأن إنتاج وصناعة المفاهيم العلمية أصبحت مسؤولية، لأن العالم اليوم مفتوح، ولا يمكن أن نستهلك فقط ما يردنا من الآخر. اليوم أعتقد بأن المبادرة التي أشرتم إليها والتي اعتمدتها منظمة الإيسسكو في إنتاج مفهوم جديد ينطلق من دول الجنوب، وهو مفهوم الدبلوماسية الحضارية، الذي هو قيد التشكل، وهذه دعوة للجميع ليشارك في إعطاء هذا المفهوم قوته ومكانته داخل المفاهيم والاعتراف به، لا سيما أن المنظمة تضم في عضويتها أكثر من 50 دولة إسلامية، وبالتالي فإن الأرضية السانحة موجودة، وبالتالي فعلى المجتمع العلمي في هذه الأقطار أن يساهم في بلورة وتشكيل هذا المفهوم، يتدافع مع مفاهيم أخرى ربما أنتجت في الغرب أو في الشرق.

اليوم نتحدث بمنطق حقوق الإنسان أيضا. حينما نتحدث بهذا المنطق نحن أمام منطقين: حقوق فردية يدافع عنها الغرب، وهي الأفكار الليبرالية وغيرها، ومنطق يتحدث عن حقوق جماعية. لماذا لا ننتج مسارا ثالثا يتحدث عن الحقوق الحضارية للمجتمعات؟ لعل ذلك التاريخ العريق وتلك الحضارة الضاربة في القدم التي تمثلها أقطارنا، تستطيع أن تجعل موضع قدم في هذا التدافع نحو حقوق الإنسان وحقوق الجماعة وحقوق الحضرية أيضا. وهناك من وسائل القياس ما يمكن أن يثبت تاريخيا وعمليا وعلميا لهذه الحقوق في كل الإقليم العربي، وأيضا في مناطق أخرى من دول الجنوب.

مسألة أساسية أخرى أريد أن أركز عليها. نحن أمام تراجع الأيديولوجيا كما أشرت، وفي السياق ذاته أريد أن أدعو إلى عمل تشاركي نوحد فيه مفهومنا أولا للأمن الحضاري، وأن نعتبره جزءا لا يتجزأ من الأمن القومي، ليس للدول القطرية، ولكن للإقليم العربي ككل. ثم بعد ذلك نتفق أو لنجتمع حول أفكار كيف يمكن أن نضيف إلى إنتاجنا فيما يتعلق بهذه المواضيع، التي أعتقد بأنها اليوم أصبحت مثلها مثل كل أنواع القوة التي تتعامل بها الدول في العلاقات الدولية الراهنة. وشكرا لكم.

لمشاهدة الكلمة: اضغط هنا



الدكتور زيد الفضيل:

مدير البرنامج الثقافي والإعلامي
بمركز الخليج للأبحاث

شكرا جزيلا دكتور عبد الفتاح. وأشرت إلى أن الأيديولوجيا اليوم بدأت تتراجع، وأن في مقابل الثقافة والحضارة في المواجهة والصراع.

أنتقل الآن إلى الإعلام السياسي وإلى العلاقات والدبلوماسية، معالي السفير الدكتور الصادق الفقيه، دبلوماسي وأكاديمي ومفكر سوداني، يعد من المهتمين بقضايا العلاقات الدولية والدبلوماسية العربية والتعاون الإفريقي والتحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية. تولى عددا من المواقع المهمة، أبرزها مندوبا دائما للسودان لدى الاتحاد الإفريقي، والمندوب الدائم لدى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، وهو سفير السودان لدى إثيوبيا والمملكة الأردنية الهاشمية وفلسطين سابقا، والأمين العام لمنتدى الفكر العربي في عمان، وهو خبيرا ومستشارا في مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية في تركيا. وأستاذا في جامعة سكاريا حاليا في تركيا. له العديد من الأبحاث والمؤلفات.



الدكتور الصادق الفقيه (السودان)

مفكر وباحث ودبلوماسي وأستاذ
في جامعة سكاريا حاليا

كل الشكر لمركز الخليج للأبحاث، وشكر خاص للأخ الدكتور زيد الفضيل. وتحية وشكر لكل المشاركين من الإخوة، الأصدقاء الأعلام. سعيد بأن أكون معكم اليوم، كما أسعد دائما بهذه الرفقة الحكيمة، الرفقة المفكرة، وفي هذا المجلس الكريم. وأيضا سعيد بأن يأتي دوري في هذه الفاصلة بعد أن تقدمني رموز أعلام يفككون المفاهيم، فهذا فضل وأيما فضل. وقد أجاد من سبقني في إيضاح وتفصيل موضوع مفهوم الأمن الحضاري، لأن حوله الكثير من الالتباسات، وكذلك الكثير من الغموض، وغير قليل كذلك من الاشتباك مع مفهوم الأمن الثقافي والأمن الفكري وغيره مما تداولنا في السنوات الماضيات من قضايا شغلت الناس جزئيا بأبعادها المختلفة.

انشغلنا كثيرا بقضية الغزو الثقافي، وكذلك الأمن الثقافي، وغيرها من القضايا بجزئياتها المختلفة، وبجوارها كذلك المختلفة. أما الأمن الحضاري بهذه السعة وبهذا المفهوم الذي تقدم وطرحه في هذه اللحظة التاريخية، ليس موضوعا جديدا بالتأكيد، ولكن الاهتمام به بهذا القدر هو الجديد. كان ينبغي أن نقيم مؤتمرا بالتعاون مع المعهد الحضاري أو التجديد الحضاري في منتصف العام الماضي، ولكن طوارئ المنطقة وما شهده الأردن كذلك منعتنا من ذلك، أو أخرت هذا المؤتمر إلى وقت يماثله من العام القادم بإذن الله تعالى، وحول هذا الموضوع في كثير من التفصيلات والأوراق التي تجاوزت المئة، وهذا يدل على اهتمام أكاديمي كبير بهذا هو ثقافي وفكري كبير بهذا الموضوع شديد الحساسية، لأنه يعتبر ويعكس بهذه الكثافة من المشاركة ومن الاهتمام والحديث في المواقع والمنتديات المختلفة وعيا نقديا متقدما.

تفضل الدكتور عبد الله إبراهيم، وكذلك الأخ مهدي بن مبروك، وكلاهما أجاد في تعريفاته وأجاد كذلك في التأطير لأهمية هذا الطرح في

هذا الوقت بالذات، فهو يتجاوز، كما ذكر، المقاربات التقليدية أو الدفاعات السطحية عن قضية الأمن الثقافي من قضايا الأمن الفكري وغيرها ممن شغلنا به في قضايا فيما يتعلق بالغد، لأننا خرجنا من غزو استعماري إلى غزو من نوع آخر، فأخذنا الغزو بشكله التاريخي القديم إلى غزو عقلي جديد، فتماهينا مع التعريفات بأشكالها المختلفة.

هذا الاشتباك الجذري مع البنى الفكرية والنفسية والمؤسسية التي تصوغ مصير المجتمعات فيما نعرفه الآن بقضية الأمن الحضاري، لأن الأمن الحضاري ليس مجرد جدار حماية سياسي، وحتى لغوي، بل هو المناعة الوجودية بكاملها للمجتمع وللعقل الإنساني، العقل العربي، على الحفاظ على جوهره الثقافي والقيمي ومعناه في الوجود، وبينما هو يتحرك ويتفاعل مع متغيرات العصر المختلفة.

إن الانتقال من الأمن الفكري إلى الأمن الحضاري هو أمر حاسم في وقتنا الحاضر، نتيجة لكل المستجدات التي طرأت وتطرأ وتحيط بوجودنا كله، الفكري والثقافي وغيره. فإذا كان الأمن الفكري قد انشغل بمحاربة الانحرافات العقدية بشكل أساس، أو حتى الأفكار المتطرفة التي أشير إليها في إطارها الضيق، فإن الأمن الحضاري يتعامل مع بنية الوعي الكلي. وهذا أيضا ما أشارت إليه الوثيقة التي أرسلت إلينا كتقدمة لهذه الندوة. فكيف يفكر الإنسان العربي في هذا الموضوع؟ وكيف له أن يستهلك المعرفة دون أن يفكر في قضية الأمن الحضاري؟ وكيف يرى ذاته في مرآة العالم؟ وقد تحدث الإخوة الكرام عن العولمة بأبعادها المختلفة، فإن الحديث عن الأمن الحضاري هو دفاع عن الذات في مواجهة خطر الاقتلاع المعنوي.



نحن أمام خطر آخر غير الخطر الاستعماري والخطر الاقتصادي والأخطار التي مرت بنا جميعها. وهو أيضا، كما تفضل الإخوة، هو مدخل جديد لثنائية الأصالة والعولمة. فالفلسفة العميقة ترفض الثنائيات الصفرية، كما تفضل كذلك الإخوة: إما انغلاق تام وتقوقع، وإما تماه وذوبان. ويبدو أننا نحن باتجاه الخيار الثاني، للأسف الشديد.

ما نشهده الآن هو بالتأكيد إسراع في تقفي الذوبان في التماهي. فالحل يكمن بالتأكيد في المثاقفة الندية، وقد أشير إلى ذلك، أن ندخل عصر العولمة كذات فاعلة تنتج المعنى والقيم معا، لا كموضوع مستهلك، أو مستهلك يتلقى سرديات الآخر وجداوله أو أجندته القيمية الجاهزة. وجاءت فكرة السرد وكأن المجتمعات صحت لتوها لتدارس تاريخها وما احتضنته ذاكرتها الجماعية من قيم ومن أخلاقيات وغيرها من الموروث. وهذا يشير إلى أزمة الدولة المتطاولة، فكرة الدولة الوطنية، والشرخ النفسي بين الأفكار الكلية التي احتجزته أو على الأقل اعتقلته لفترات طويلة. وهي ظلت كمهدد مذكور دائما وكبنية بنيوية وليست عارضة، لأن فكرة الدولة ما تزال للأسف الشديد مقبولة مرفوضة، مرفوضة بسبب التأسيس الذي جاء بها وبسبب معارضتها لما آمنت به المجتمعات أو ما آمنت به العقول.

وقد كررت في مجلس هذا المركز من قبل أن الأفكار التي سيطرت على عقولنا وشكلت هويتنا الفكرية كمثقفين ليست من بينها الدولة القطرية، رغم قناعاتنا بما تأسس تحتها من أعلام وموضوعات صارت أقرب إلى القدسيات، من أعلام وحدود، وكثير جدا مما يعرفه اللاعبون في المسارح السياسية والثقافية كلها.

أزمة الدولة الوطنية ساهمت في هذا الشرخ النفسي الذي نعانيه، قضية وخلخلة الأمن الثقافي، فكرة الأمن الثقافي والأمن الحضاري، لأن الإخفاقات البنيوية في مسار بناء الدولة الوطنية والعربية الحديثة أدت إلى حالة من الاغتراب الداخلي.

كنا نؤمن بفكرة القومية العابرة للحدود أو الحد الوطني، وأملنا بفكرة الأمة العابرة حتى للحد العرقي والجغرافي، وآمن غيرنا كثيرون بفكرة الأممية بأبعادها المختلفة، الليبرالية والماركسية وغيرها، التي تتجاوز كل تشكيلات الدولة الحديثة. فالدولة نفسها ساهمت في تعميق الشرخ النفسي لدينا، لدى الفكر العربي بجملته، لأنها أحدثت اغترابا داخليا بين أشواق لم تتحقق، وأشكال فرضت فرضا استعماريا، في شكل الدولة الوطنية التي قسمت ولم تجمع.

فالإنسان العربي يعيش أزمة انتماء بين دولة لا تلبي تماما أشواقه الوجودية والتنموية، وعولمة جارفة تلتهم خصوصيته، وهذا ما تفضل به، أو الإسهاب في شرحه، الإخوة الكرام. هذا العجز يولد شعورين كارثيين: إما العدوانية والشعور الزائف بالتفوق، وإما الانكفاء والعجز المطلق. هذه هي الثنائية الصفرية.

نعود إلى قضية الاستهلاك المعرفي والتبعية الوجودية، فعندما تتأخر أي أمة من الأمم عن إنتاج المعرفة، وهذا أيضا ما أشير إليه، فإنها لا تفقد موقعها الاقتصادي فحسب، وإنما تفقد حق تسمية الأشياء. هل ما نصطلح عليه الآن، منذ الدخول إلى هذه الندوة، أنها ندوة افتراضية بالزووم؟ فتسمية الأشياء قضية شديدة الخطر، شديدة الحساسية، لأننا لم نعد نملك إنتاج المعرفة. فصارت أسماء الأشياء تقتحم عالمنا بكل يوم. وما اللغات إلا ما سمينا عليه الأشياء حولنا، فكثير من اللغات فقدت وجودها بالكامل لأنها فقدت جغرافيتها. فقدت الأسماء التي بنيت في جغرافيتها، فعدم قدرتنا على تسمية الأشياء هذه واحدة من تبديات الهزيمة الحضارية، ومن ينتج المفهوم يملك الواقع، وهذا قول قديم جديد. وحين نستهلك المعرفة الغربية أو الشرقية بشروطها، فإننا نتبنى دون أن نشعر منظوماتها الأخلاقية وأولوياتها الفردية أو الجماعية، مما يؤدي إلى تآكل المشتركات الثقافية والفكرية المحلية.

وهذه أيضا مسألة ينبغي أن نتحسب إليها فيما نفترضه من مذاكرة فكرية في هذا الموقع أو في غيره، أو في هذه الندوة أو في غيرها. وعندها تموت الذاكرة وتموت اللغة. وقد أشير إلى أهمية اللغة وخطرها، فإذا ماتت اللغة ماتت الذاكرة. فاللغة ليست مجرد أداة تواصل كما يتبدى للذهن في أول سماع لها، بل هي بيت الوجود، وهي ديوان العرب، إذا تحدثنا في الإطار العربي، وكما ذكر كثير من الفلاسفة، وأولهم هايدغر، فإنها بيت الوجود، فالتراجع فيها هو تهديد لهذا الوجود.



فتراجع اللغة العربية في حقول العلوم والتقنية وتقدم اللغات المهيمنة يعني، بوعي أو بغيره، تفكيكا للروابط الرمزية والتاريخية التي تجمع الجماعة الوطنية والحضارية. والأمر الآخر، قد فصلنا في الأزمة، فلا بد من أن نتحدث عن مجرد أو قليل من المقاربات الوقائية لدرء المخاطر وتعزيز المشتركات. وتفضل الذين سبقوني أيضا بتفصيل مفيد جدا في هذه المقاربات الوقائية. فتحويل مفهوم الأمن الحضاري من الشعور بالتهديد إلى طاقة إيجابية للبناء والتجدد، تبرز المقاربات الفلسفية التي أرجو أن أشير إليها إشارات سريعة، لأن ننتقل من رد الفعل إلى السيادة، وإعادة الاعتبار للمشتركات الثقافية أو المعنى الجامع في المستوى الحضاري، والإصلاح المؤسسي وتفعيل الدور الثقافي. وقد أشير إلى مؤسستين من أهم المؤسسات، وقد أشار الدكتور أيضا إلى مؤسسة ثالثة تعمل في هذا الحقل أيضا، وهي إرسيكا، مركز التاريخ والفنون والثقافة الإسلامية في إسطنبول، التي تتبع هي الأخرى منظمة التعاون الإسلامي، هذا التنظيم العريض الذي يأتي ثانيا فقط للأمم المتحدة.

فعلى هذه المؤسسات دور لا بد أن تلعبه. وهذا الدور يبدأ أولا بالتقنين للسيادة المعرفية والإنتاج للاستهلاك. فلا أمن حضاري دون الاستقلال المعرفي، ويتطلب الأمر استثمارا حقيقيا في البحث العلمي وترجمة العلوم، لا إلى العربية فحسب، بل توطينها وتوطين مفاهيمها لتلائم السياق الثقافي المحلي، وتجيب عن أسئلته الملحة، وتأسيس مشتركات كلية عابرة للقطاعات.



ففي مواجهة التمزق والتشرذم، يجب تعزيز المشتركات الثقافية واللغوية والتاريخية، لا بوصفها شعارات عاطفية ماضوية، بل بوصفها شبكة أمان اجتماعي تحصن التضامن الإنساني والتماسك القيمي ضد أمواج تنميط، التنميط الكوني الأعمى. ولعل العولمة، كما أشرنا إلى ذلك،،،، وكأنك تستحثني على التوقف.

لمشاهدة الكلمة: اضغط هنا



الدكتور زيد الفضيل:

مدير البرنامج الثقافي والإعلامي بمركز الخليج للأبحاث

شكرا د. الصادق وأشرت إلى أن المستجدات تفرض الانتقال اليوم من الأمن الفكري إلى الأمن الحضاري، الذي هو أخطر من الخطر الاستعماري، عندما نفشل حضاريا ونفشل في أمننا الحضاري فنحن نعيد الاستعمار، ولكن بطريقة أو بأخرى. كما كأنني استلهمت منه فكرة أن الدول الوطنية التي تأسست في القرن العشرين لم تبن أمنا ثقافيا بقدر ما اهتمت بالتحديات الأخرى،

اقتصادية، أمنية وربما سياسية، لكن لم تبن مشروعا ثقافيا حقيقيا، وبالتالي لم ينعكس هذا على المشروع العربي، كما اهتمت بالمنتج الخارجي أكثر مما اهتمت بالمنتج الداخلي، ونعرف أنه صار صراعا كبيرا خلال العقود السالفة بين القديم والحديث، الأصالة والمعاصرة وغيرها. وأخيرا فأشدد على فكرته بأنه إذا ماتت الذاكرة ماتت اللغة. اليوم الأجيال الحالية ذاكرتها باتت ميتة، فكيف تستطيع أن تحافظ على لغتها؟ وبالتالي سهل عليها أن تتكلم باللغة الإنجليزية أو اللغة الفرنسية أو غيرها من اللغات.

والآن مع المتداخل الأخير، الدكتور صادق بن عبد الحميد مالكي، أكاديمي سعودي متخصص في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وأستاذ مشارك في قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد بجامعة الملك عبد العزيز في جدة. شغل رئيس قسم الاتحاد الأوروبي في سفارة المملكة في بروكسل برتبة وزير مفوض في فترة سابقة. له العديد من المؤلفات والأبحاث، وله عديد كذلك من الأنشطة المتنوعة في مجال الثقافة الإسلامية بشكل أو بآخر.



الدكتور صادق المالكي (السعودية)

أستاذ مشارك في قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد بجامعة الملك عبد العزيز

حقيقة أنا أريد أن أبدأ من نقطة العنوان، وهو مهددات الأمن الحضاري، مقومات وقائية لدرء المخاطر وتعزيز المشتركات، ويبدو أننا نستطيع أن نقول ببساطة أنها ظاهرة كلية كبرى، ولا بد أن لها عوامل وروافد جزئية. ولذلك تفتق الحديث اليوم حولها، ورغم هذا الاختلاف، نلاحظ أننا تحدثنا تقريبا عن قضايا متشابهة: التعليم، الهيمنة العسكرية، التطرف، اللغة العربية، البعد الرقمي، حقوق الإنسان، قضايا في الواقع تنوعت لسبب بسيط وهو نحن نتحدث وكأننا أمام فيل كبير، وكل واحد منا وضع يده على جزء منه، فأصبحت القضية أكبر من أن نستوعبها. ولذلك إذا أردت أنا أبدأ فسيكون حديثي حول التعليم.

أنا تعلمت في الولايات المتحدة ويوجد بها 13 ألف مطعم ماكدونالد، ويقابله 16 ألف مكتبة عامة تابعة لأمانات المدن. فإذا أردت أن تجمع كافة المكتبات تصبح 100 ألف مكتبة. فإذا كنا نتحدث عن إنتاج المعرفة كقضية أساسية للخروج من هذا الضيق الذي نعيشه والهيمنة، علينا أن نبحث عن أدوات إنتاج المعرفة: التعليم والمدارس وحالتها.

المدارس العامة محزنة في العالم العربي، فإذا استطعنا أن نحصر تركيزنا في قضايا التعليم فذلك سيحقق الأمن الحضاري. إذن عملنا اليوم الدؤوب أن نعرف وأن نتعلم وأن نفهم. لكن دائما ألاحظ الانفصال بين جهات الفكر في العالم العربي وبين مؤسسات الفعل.



أشار الدكتور الصادق الفقيه إلى امتلاك القدرة على الانخراط، فماذا تعني؟ ما هي الأدوات التي أنخرط بها مع العالم الذي لا مناص منه؟ لا مناص من الركوب بها شئنا أم أبينا. ضرورة بناء مراكز إنتاج المعرفة.

والآن مع المتداخل الأخير، الدكتور صادق بن عبد الحميد مالكي، أكاديمي سعودي متخصص في

العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وأستاذ مشارك في قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد بجامعة الملك عبد العزيز في جدة. شغل رئيس قسم الاتحاد الأوروبي في سفارة المملكة في بروكسل برتبة وزير مفوض في فترة سابقة. له العديد من المؤلفات والأبحاث، وله عديد كذلك من الأنشطة المتنوعة في مجال الثقافة الإسلامية بشكل أو بآخر.

لمشاهدة الكلمة: اضغط هنا

التعقيبات:



الدكتور عبد الله إبراهيم (العراق)

ناقد وأستاذ جامعي متخصص في الدراسات الثقافية والسردية

في الخلاصة النهائية التي تتمخض عن الملاحظات التي أبديتها من قبل، يعني يتعين الاعتراف أنه يقع الآن إبدال ثقافي وحضاري كبير في العالم، وعلى الأمم ذات الثقافات العريقة أن تتدارك أمرها قبل فوات الأوان، بأن تجعل هوياتها الثقافية جزءا من هذا الإبدال. فلا تدعي أنها تتمكن من إبطاله، وبنفس الوقت لا تستطيع الانقطاع عنه. الأمم التي تضع نفسها في موضع الرفض أو الاستسلام لن يكون لها حظ في المستقبل القريب. ولهذا ليس أمامها إلا الحوار والتفاعل والتواصل، فتعطي بمقدار ما تأخذ، وتقبل بأنها جزء من عالم متحول يشهد إبدالا حقيقيا. وللأسف بأن كثيرا من هذا الإبدال قد ينتهي إلى حالة عدمية أو شبه عدمية. ومن دون تعديل موازين هذا الإبدال فإن كثيرا من الثقافات في طريقها للتآكل وحتى التلاشي. وذلك كان بالمناسبة مآل كثير من الثقافات التي تعرفون كيف تآكلت وكيف تلاشت. إذا الخلاصة الأخيرة التي يعني أريد أن أقول الخلاصة.



إذا كان هذا التشخيص يكشف أن الثقافة العربية تواجه تهديدات خارجية وداخلية، فالحماية لا تكمن بإجراء واحد، إنما ربما هذه التوصيات لا تتحقق بإجراء واحد، ولا بقرار إداري تقوم بها هذه الدولة أو تلك، ولا بشعارات تتغنى بالهوية. إنما، وهذه هي التوصية، ببناء منظومة متكاملة من الشروط المعرفية والاجتماعية والمؤسسية تجعل الثقافة قادرة على حماية نفسها من الداخل. لا يمكن حماية الثقافة بهجر موروثها، كما لا يمكن حمايتها بحبسها في ذلك الموروث.

والموروث ليس كتلة صماء غير قابلة للتأويل وغير قابلة لإعادة النظر، وبنفس الوقت لا يجوز التعامل على ذلك الموروث على أنه كتلة مصمتة تمتنع عن المراجعة. نعم، فهو حصيلة تاريخ طويل من التجارب، وكثير منه يصلح للتطوير والاستيعاب وإعادة التأويل.

وأنا ممن يقول بخلع القداسة عن التركة القديمة، إلا ما له صلة بالمأثور الديني الحقيقي. في المقابل، الوجه الآخر لهذه القضية: لا يتعين التعامل مع الحداثة الغربية على أنها نموذج جاهز ينبغي استنساخه. الحداثة الغربية هي رواية الغرب لتاريخه، وهي لا تفي بشروط حداثات الأمم الأخرى. هذه الحداثة التي لا يستحسن استنساخها هي بذاتها جملة من المنجزات

والتجارب المتنوعة، ويمكن أخذ المفيد منها وإعادة تكييفه بما يتوافق مع مجتمعاتنا. التحديث باختصار لا يعني التخلي عن الهوية، مثلما أن المحافظة على الهوية لا تعني مقاومة التحديث. ويدخل مكون اللغة في صلب هذه القضية.

وما أراه، وأنتم كما تعلمون أنني أنا أستاذ لغة عربية في الجامعة، كنت إلى أن توقفت، وكتبت حوالي ثلاثين كتابا بهذه اللغة، وأنا كثير الاعتزاز بها والفخر بها. وهي واحدة من أثرى اللغات القائمة في هذا الزمان. لا أقول ذلك جزافا، إنما هذا مؤكد.

ينبغي ألا نكتفي بالاحتفاء باللغة في المناسبات العامة أو الدعوة بحمايتها من التأثيرات الخارجية، بل ينبغي الاستثمار في تطويرها وتحديث مناهج تعليمها ودعم الترجمة منها وإليها، وتأسيس وتوسيع حضورها في التقنيات الحديثة، وبخاصة الذكاء الصناعي.

اللغة التي لا تنتج معرفة ولا تستوعبها ستفقد تدريجيا وظائفها مهما كان رصيدها التاريخي. وأنا كثيرا ما دافعت واشتركت بمؤتمرات، وحتى عقدت ندوات، وحذرت فيها من الإبدال اللغوي. أنا مع الازدواج اللغوي، أن يجيد الكاتب أو يجيد المتحدث أو المواطن أو المؤسسة أكثر من لغة. ولكن ما يحدث لنا الآن، وبخاصة في أقصى مشرق الوطن وأقصى مغرب الوطن الكبير، هو الإحلال اللغوي، إحلال لغة محل لغة، وحينما تحل لغة تنتمي إلى أمم قوية سوف تطرد تدريجيا اللغة التي تنتمي أو تمثل لغة ضعيفة. الأمن الثقافي لا يعني أن نحمي اللغة العربية من ثقافات العالم، إنما تأمين قدرة هذه اللغة أن تكون حاضرة في قلب تلك الثقافات، وأن تتشارك في صنع تلك الثقافات من دون إيذاء ذاتها وهويتها. هذه الخلاصة التي أخلص إليها.

إذا كان هذا التشخيص يكشف أن الثقافة العربية تواجه تهديدات خارجية وداخلية، فالحماية لا تكمن بإجراء واحد، إنما ربما هذه التوصيات لا تتحقق بإجراء واحد، ولا بقرار إداري تقوم بها هذه الدولة أو تلك، ولا بشعارات تتغنى بالهوية. إنما، وهذه هي التوصية، ببناء منظومة متكاملة من الشروط المعرفية والاجتماعية والمؤسسية تجعل الثقافة قادرة على حماية نفسها من الداخل. لا يمكن حماية الثقافة بهجر موروثها، كما لا يمكن حمايتها بحبسها في ذلك الموروث.

والموروث ليس كتلة صماء غير قابلة للتأويل وغير قابلة لإعادة النظر، وبنفس الوقت لا يجوز التعامل على ذلك الموروث على أنه كتلة مصمتة تمتنع عن المراجعة. نعم، فهو حصيلة تاريخ طويل من التجارب، وكثير منه يصلح للتطوير والاستيعاب وإعادة التأويل.

وأنا ممن يقول بخلع القداسة عن التركة القديمة، إلا ما له صلة بالمأثور الديني الحقيقي. في المقابل، الوجه الآخر لهذه القضية: لا يتعين التعامل مع الحداثة الغربية على أنها نموذج جاهز ينبغي استنساخه. الحداثة الغربية هي رواية الغرب لتاريخه، وهي لا تفي بشروط حداثات الأمم الأخرى. هذه الحداثة التي لا يستحسن استنساخها هي بذاتها جملة من المنجزات والتجارب المتنوعة، ويمكن أخذ المفيد منها وإعادة تكييفه بما يتوافق مع مجتمعاتنا. التحديث باختصار لا يعني التخلي عن الهوية، مثلما أن المحافظة على الهوية لا تعني مقاومة التحديث. ويدخل مكون اللغة في صلب هذه القضية.

وما أراه، وأنتم كما تعلمون أنني أنا أستاذ لغة عربية في الجامعة، كنت إلى أن توقفت، وكتبت حوالي ثلاثين كتابا بهذه اللغة، وأنا كثير الاعتزاز

بها والفخر بها. وهي واحدة من أثرى اللغات القائمة في هذا الزمان. لا أقول ذلك جزافا، إنما هذا مؤكد.

ينبغي ألا نكتفي بالاحتفاء باللغة في المناسبات العامة أو الدعوة بحمايتها من التأثيرات الخارجية، بل ينبغي الاستثمار في تطويرها وتحديث مناهج تعليمها ودعم الترجمة منها وإليها، وتأسيس وتوسيع حضورها في التقنيات الحديثة، وبخاصة الذكاء الصناعي.

اللغة التي لا تنتج معرفة ولا تستوعبها ستفقد تدريجيا وظائفها مهما كان رصيدها التاريخي. وأنا كثيرا ما دافعت واشتركت بمؤتمرات، وحتى عقدت ندوات، وحذرت فيها من الإبدال اللغوي. أنا مع الازدواج اللغوي، أن يجيد الكاتب أو يجيد المتحدث أو المواطن أو المؤسسة أكثر من لغة. ولكن ما يحدث لنا الآن، وبخاصة في أقصى مشرق الوطن وأقصى مغرب الوطن الكبير، هو الإحلال اللغوي، إحلال لغة محل لغة، وحينما تحل لغة تنتمي إلى أمم قوية سوف تطرد تدريجيا اللغة التي تنتمي أو تمثل لغة ضعيفة. الأمن الثقافي لا يعني أن نحمي اللغة العربية من ثقافات العالم، إنما تأمين قدرة هذه اللغة أن تكون حاضرة في قلب تلك الثقافات، وأن تتشارك في صنع تلك الثقافات من دون إيذاء ذاتها وهويتها. هذه الخلاصة التي أخلص إليها.

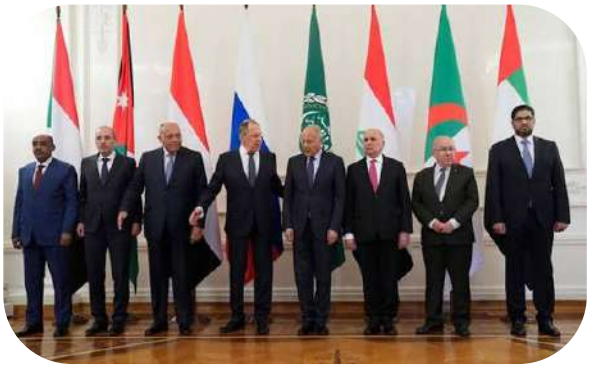




الدكتور الصادق الفقيه (السودان)

مفكر وباحث ودبلوماسي وأستاذ في جامعة سكاريا حاليا

كل الشكر مرة ثانية على هذه السانحة للتعقيب أو للاستكمال، الحقيقة انتهيت إلى موضوع المؤسسات الثقافية العابرة للحالة القطرية، وهذه منوط بها صناعة السياسات الاستراتيجية. وزاراتنا جميعا، مؤسساتنا، تحاول بإمكانياتها الخاصة صناعة سياسات ثقافية، أو على الأقل فواعل الأمن الحضاري داخل بلدانها، ولكن طالما ارتضينا مؤسسات عابرة للحد الوطني، فعليها كذلك صناعة السياسات الاستراتيجية لهذا الأمن الحضاري، وقيادة حوارات نقدية شجاعة حول مجالات الثقافة والفكر في الوطن العربي.



أشير إلى أن فكرة التجسير قد حمله منتدى الفكر العربي منذ تأسيسه في عام 1981م حيث اتخذ هذا الأمر شعارا له: تجسير بين المثقفين والمفكرين وصناع القرار، لأن هنالك ضعف في حضور مفهوم الأمن الحضاري في أذهان النخب وصناع القرار وسببه هذا الانفصال الفكري عن الواقع. والمقاربة الوقائية التي تحدثنا عنها تقتضي دمج الرؤى الفكرية والثقافية والفلسفية في صلب سياسات التعليم

والتخطيط العمراني والإعلام وصناعة المحتوى وكل القضايا التي نهجس بها الآن.

إذن فهذه الندوة جاءت أيضا محاولة لاستكمال، أو على الأقل التذكير بهذه الضرورة، وليست لتسجيل مواقف شاكية من العولمة التي أشبعنا فيها الشكوى، ظللنا نشتكي أو نتشكى من موضوع العولمة. فينبغي كختام، وكذلك أقرب ما هي للتوصية، أن تكون هذه الندوة وكأنها بداية لتأسيس، أو منصة تأسيس، للوعي الحذر والمبدع كذلك للتعامل مع قضية الأمن الحضاري، لأننا لا نريد حضارة تنغلق على بابها خوفا من الهواء الخارجي على ضرورته وأهميته، ولا حضارة كذلك تفتح نوافذها لـ تقتلعها الريح. بل نريد حضارة، كما تفضل أخي الدكتور عبد الله إبراهيم، تعرف كيف تستنشق هواء العالم الواسع برئتين نقيتين وهوية، فهويتنا ينبغي ألا تنسى.



وإذا كان لا بد من توصية، فأرجو أولا: أنسنة وتوطين استراتيجيات الأمن الحضاري، إدماج مفهوم الأمن الحضاري بوصفه ركيزة أساسية أو أساسية في الأمن القومي الشامل، حتى لا نجزئ أو نصنع جزرا جديدة، بحيث لا يقتصر الأمن على الحماية العسكرية والاقتصادية، بل يمتد لحماية الوعي الجمعي واللغة والذاكرة الوطنية، وكلها قضايا شديدة الأثر، شديدة الخطر. وإنشاء مرصد وطني وإقليمي للأمن الحضاري، وهذا ليس مطلبا شاقا ولا كبيرا ولا معجزا، يتبع لمؤسسات صنع القرار العليا، بما فيها المؤسسات الإقليمية أو الوطنية، مهمته رصد التحولات الثقافية، كما لاحظها الدكتور عبد الله إبراهيم، في مشرق الأمة ومغربها. وهذه مسألة، الخطر فيها يلاحظه الغرباء أكثر من أهل البلد الذين يعيشون تفاصيله اليومية. مهمته رصد التحولات الثقافية وتقييم مؤشرات الانكشاف القيمي.

نحن في حالة انكشاف قيمي، للأسف الشديد، وتقديم الإنذار المبكر حيال المخاطر المهددة للهوية. وأفيضك في موضوع السياسات اللغوية والتعليمية وغيرها، وكلها تصلح أن تكون توصيات. وأكتفي بهذا القدر، وأشكر لكم هذه الفرصة الثانية. مع التحيات لكل من ساهموا.



الدكتور صادق المالكي (السعودية)

أستاذ مشارك في قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد بجامعة الملك عبد العزيز

كلنا اتفقنا على أهمية اللغة. حديثنا عن أهمية اللغة وعلاقتها بالبناء الثقافي والتشكيل الحضاري يجب أن ترتبط أيضا بقضية إشعار الأطفال بكيف تفوق اللغة العربية. إذا أردنا أن ننخرط ثقافيا فيجب أن أعرف سر تفوق اللغة العربية. الاهتمام بالتعليم والاهتمام بالمكتبات العامة في حده الأدنى.



الدكتور عبد الفتاح البلعمشي
(المغرب)

أكاديمي وباحث متخصص في العلاقات الدولية والقانون الدولي

توصيتي بكل بساطة، أعتقد بأن هناك تفاوت في المسؤوليات وتفاوت في الجهود أيضا بالنسبة لمختلف الفاعلين الذين يمكن أن يمنحوا لنقاشنا هذا معنى معين. وأعتقد بأن مركز الخليج للأبحاث هو مؤهل اليوم لكي يوصل هذا النوع من النقاش في مذكرة محكمة تصاغ بطريقة تبرز لصناع القرار أهمية إقحام بعد الأمن الحضاري في الأمن القومي الشامل، وصياغة سياسات جديدة في هذا الاتجاه.

التوصيات:

- إدماج الأمن الحضاري في السياسات الوطنية: تعزيز حضور مفهوم الأمن الحضاري بوصفه جزءًا أساسيًا من منظومة الأمن القومي الشامل، وإدراج أبعاده الثقافية والفكرية والقيمية في سياسات التعليم والإعلام والتخطيط الاستراتيجي.
- تعزيز الإنتاج المعرفي وحماية اللغة العربية: دعم البحث العلمي وتطوير التعليم والمكتبات العامة، وتوسيع حضور اللغة العربية في مجالات العلوم والتقنية والذكاء الاصطناعي، بما يعزز الاستقلال المعرفي والسيادة الرقمية.
- إنشاء مرصد وطني وإقليمي للأمن الحضاري: يتولى رصد التحولات الثقافية والاجتماعية، وتقييم المخاطر المهددة للهوية والقيم المجتمعية، وتطوير مؤشرات للإنذار المبكر تدعم صناع القرار في وضع السياسات الوقائية.
- تعزيز التعاون الثقافي والحوار الحضاري: تفعيل دور المؤسسات الثقافية والبحثية العربية والإقليمية، وتعزيز التواصل بين المفكرين وصناع القرار، بما يسهم في حماية الهوية الحضارية وترسيخ المشتركات الثقافية والانفتاح الواعي على الحضارات الأخرى.



مركز الخليج للأبحاث
البرنامج الثقافي والإعلامي

www.ar.grc.net



Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net



Gulf Research Center Jeddah

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net



Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net



Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110



Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64